

تدفق مفاجئ للاستثمارات الأجنبية على المنطقة العربية

شكلت أحدث المؤشرات حول جاذبية المنطقة العربية للاستثمارات الأجنبية مفاجأة للمحللين خاصة في ظل قيود الإغلاق الاقتصادي إذ سارت مجموعة من القطاعات الحيوية في العديد من البلدان عكس تيار الجائحة واستأثرت بمعظم الأموال المتدفقة إلى المشاريع الجديدة.

الكويت - خالفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للبلدان العربية في العام الماضي توقعات المحللين وأظهرت نمواً على الرغم من الإجراءات الاحترازية المنجزة عن الأزمة الصحية العالمية.

وقالت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتت الصادات (ضمان) الخميس إن رؤوس الأموال الخارجية التي دخلت للمنطقة ارتفعت بواقع 2.5 في المئة في 2020 بمقارنة سنوية لتبلغ قرابة 40.5 مليار دولار.

ويرى محللون وخبراء أن تداعيات الجائحة يبدو أنها أظهرت ملامح اقتصادية جديدة للمنطقة العربية، وكشفت أنها لا تزال ماذا آتت للاستثمارات ورؤوس الأموال الباحثة عن النمو عالمياً، على الرغم من الصراعات التي تموج بها.

ورصدت مؤسسة ضمان، التي تتخذ من العاصمة الكويتية مقراً لها، ملامح تلك الظاهرة، حيث أشارت إلى أن الاستثمارات الأجنبية تتركز بالأساس في كل من الإمارات والسعودية ومصر وسلطنة عمان ولبنان.

وتكرت المؤسسة في بيان بخصوص إصدار التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية أن هذه الاستثمارات مثلت نحو 6.1 في المئة من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية وأربعة في المئة من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 999 مليار دولار خلال السنة ذاتها.

وواصلت دول الخليج تصدرها لأداء المجموعات العربية، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ودول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة. وأشار معدو التقرير إلى استمرار التركيز الجغرافي للتدفقات الواردة للدول العربية، حيث استحوذت الدول الخمس الأولى على 95 في المئة من مجمل التدفقات.

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى بمبلغ 19.9 مليار دولار، تلتها مصر بمبلغ 5.9 مليار دولار ثم السعودية بحوالي 5.5 مليار دولار ثم سلطنة عمان بمقدار 4.1 مليار دولار وأخيراً لبنان بمبلغ 3.1 مليار دولار.

وقال المدير العام للمؤسسة عبدالله الصبيح "تأثر مناخ الاستثمار في الدول العربية في المجمل بشكل سلبي جراء ما شهدته المنطقة من أحداث وتطورات أخذت في الاعتبار تداعيات انتشار

فايروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له". وأوضح أن قطاعات خدمات الأعمال والبرمجيات والخدمات المالية حلت في المركز الثلاثة الأولى على التوالي من حيث الاستثمارات بحصة بلغت 50 في المئة من عدد المشاريع.

وحلت قطاعات المواد الكيميائية والغذائية والطاقة المتجددة في المركز الثلاثة الأولى على التوالي من حيث التكلفة الاستثمارية بحصة بلغ مجموعها 55 في المئة من إجمالي التدفقات الاستثمارية.

في المقابل، سجلت مؤسسة ضمان تراجع مشاريع الاستثمار العربي البيئي بمعدل 42 في المئة خلال نفس الفترة.

وشهد وضع الدول العربية في مؤشر العام لجاذبية الأعمال الصادر عن البنك الدولي، والذي يقيس الأداء ما بين يونيو 2019 ويونيو 2020، تحسناً بمقدار 4 مراكز، بفضل قيام الدول العربية بتسريع وتيرة الإصلاحات، بإجمالي 55 إصلاحاً بزيادة 6 إصلاحات عن العام 2019، رغم أن متوسط الترتيب ظل دون المتوسط العالمي.

ومن الواضح أن العديد من الشركات العالمية تراهن على البلدان العربية في أعين معدلات نمو استثماراتها ورؤوس أموالها، حيث تلتزم بضخ حزم مالية في مشروعات جديدة، باعتبار المنطقة من أسرع الأماكن نمواً حالياً في نظرها.

وتصدرت أميركا الشمالية كاهم المستثمرين في المنطقة العربية من حيث التكلفة بقيادة الولايات المتحدة، التي ساهمت بنحو 22.4 في المئة من مجمل الاستثمارات.

ويشير تقرير مؤسسة ضمان إلى أن تلك المشروعات تركزت جغرافياً في الإمارات والسعودية بعدد 347 مشروعاً بتكلفة استثمارية 10.4 مليار دولار.

وتأسست شركة ضمان في أبريل 1974 في الكويت كأول مزود متعدد الأطراف لضمان الاستثمار في العالم، وهي مملوكة لحكومات الدول العربية و4 مؤسسات مالية عربية.

عبدالله الصبيح
مناخ الاستثمار في المنطقة تأثر في المجمل بشكل سلبي

العراق يسعى لدعم إيرادات تجارة المعابر مع السعودية

مباحثات لتنشيط التبادل التجاري وحركة الترانزيت بين البلدين



شريان حياة اقتصادي يتأهب للاستيقاظ

وامر الذي يقول خبراء إنه سيمهد لتعزير الروابط التجارية والاستثمارية أسرع مما هي عليه اليوم، حتى لو تأخرت عملية نشاط التبادل التجاري. ويستورد العراق الغالبية العظمى من بضائعه، ويعتمد غالباً على إيران وتركيا والصين في كل شيء من الغاز إلى الكهرباء والطعام والإلكترونيات. ويعتبر فساد المنافذ الحدودية في العراق، أحد أكبر ملفات الفساد الذي حاول البرلمان السابق والحالي إيجاد حلول له، إلا أن الملف لم يحسم بعد.

وأعلنت الحكومة التي يرأسها مصطفى الكاظمي أواخر العام الماضي، إغلاق المعابر الحدودية غير الرسمية التي تسيطر عليها الميليشيات الموالية لإيران والتي تشكل استنزافاً كبيراً للدولة.

وتعتبر المنافذ الموازية أبرز مصادر تموين الميليشيات العراقية بالسلاح والمعدات واللوجستيات، كما أنها تعد الممر الرئيس لتهرب العملة الصعبة من البلاد إلى الأراضي الإيرانية.

وأكدت لجنة النزاهة النيابية في يناير الماضي أن حجم الأموال المهربة خارج البلد تقدر بنحو 350 تريليون دينار (239.7 مليار دولار)، وهو رقم يفوق موازنة البلاد لأكثر من عامين، مشددة على وجود ضغوط سياسية لعرقلة مكافحة الفساد.

ومنذ تعيينه في مايو 2020 اتخذ الكاظمي على عاتقه محاربة الفساد وإقرار خطة اقتصادية تحمل رؤية مستقبلية نحو بناء اقتصاد عراقي متطور يتخلص من تبعيته للنفط.

وكانت بغداد قد أعلنت في فبراير الماضي أنها تعتزم فتح معبر حدودي جديد مع السعودية عبر محافظة النجف ليكون نافذة للتعاون وزيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة الحجاج بين البلدين.

وأشارت الهيئة إلى أنها تعمل من خلال ذلك على تحقيق إيرادات مهمة تردف خزينة الدولة وكذلك توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للمواطنين العراقيين.

وفي خطوة يبدو أنها ستدعم خطط بغداد في توسيع العمليات التجارية بشكل أكبر، كشفت الهيئة أن المناقشات شملت أيضاً فكرة استحداث منفذ جديد في جيمية بمحافظة المثنى مع السعودية.

ويرى خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويحتدم البلد على النفط في تمويل 98 في المئة من ميزانيته، وقد أدى التزامه باتفاق أوبك-لخفض إنتاج النفط إلى تقليص الموارد المالية للحكومة تكافح من أجل معالجة تداعيات سنوات الحرب والفساد المستشري.

وقالت الهيئة في بيان نشرته وكالة الأنباء العراقية الرسمية إن "الوطني قدم دعمه الكامل لنجاح التبادل التجاري في منفذ عرعر، وتشجيع التبادل التجاري العابر للحدود (الترانزيت) وإنشاء خطوط للتواصل بين هيئة المنافذ الحدودية والسعودية عن طريق منسقين معتمدين بين المنفذين".

وفي خطوة يبدو أنها ستدعم خطط بغداد في توسيع العمليات التجارية بشكل أكبر، كشفت الهيئة أن المناقشات شملت أيضاً فكرة استحداث منفذ جديد في جيمية بمحافظة المثنى مع السعودية.

ويشير خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويحتدم البلد على النفط في تمويل 98 في المئة من ميزانيته، وقد أدى التزامه باتفاق أوبك-لخفض إنتاج النفط إلى تقليص الموارد المالية للحكومة تكافح من أجل معالجة تداعيات سنوات الحرب والفساد المستشري.

كثف العراق من جهوده لتفكيك العقبات أمام تنشيط المبادلات التجارية مع السعودية، والتي لا تزال تسير ببطء شديد، إذ يسعى البلد النفطى إلى دعم إيرادات الخزينة العامة من رسوم المعابر التجارية، باعتبارها أحد أهم شرايين نمو الاقتصاد المنهك بسبب البيروقراطية والفساد.

الرياض/بغداد - يرجح مسؤولون

عراقيون بأن تشهد الحركة الاقتصادية بين بغداد ودول الخليج انطلاقة من المنافذ الحدودية مع السعودية نشاطاً ملموساً مع استكمال مناقشة المعوقات التي تواجه عملية التبادل التجاري والاتفاق مع الرياض على آلية عمل جديدة هدفها الأساسي تشجيع التجارة. وحتى مع افتتاح معبر عرعر الحدودي الاستراتيجي بشكل رسمي مع السعودية في نوفمبر الماضي أمام التبادل التجاري بين البلدين، والذي أغلق منذ غزو الكويت قبل ثلاثة عقود، لا تزال العراق تقف أمام الحاجة إلى تحقيق عوائد هو في أمس الحاجة إليها.

وفي اقتصاد مدمر على عائدات النفط، وفي ظل ضعف كبير في قطاعي الزراعة والصناعة وغياب أي إمكانية للحصول على عائدات منهما تشكل رسوم الجمارك المصدر الأهم للعائدات.

معابر العراق

- 12 معبرا تجاريا رسميا مع دول الجوار
- 4 معابر غير رسمية في إقليم كردستان
- 5 معابر تجارية مع إيران وهي زرباطية والشلامجة والمنذرية والشيب ومندلي
- 3 معابر تجارية مع السعودية وهي عرعر وجيمية ومنفذ آخر من النجف
- 2 معابر تجارية مع سوريا ومها الوليد وربيعة
- 1 معبر تجاري مع الكويت وهو منفذ سفوان
- 1 معبر تجاري مع الأردن وهو منفذ طريبيل

وأعلنت هيئة المنافذ الحدودية العراقية الخميس أن رئيس الهيئة عمر الوائلي شارك في اجتماع أمني اقتصادي عقد في العاصمة الرياض ضمن وفد برئاسة عبدالأمير كامل الشمري نائب قائد العمليات المشتركة وعضوية مدير عام الهيئة العامة للجمارك ومدير عام النقل البري للوقوف على أسباب تحلل المبادلات التجارية.

الرياض توسع آفاق مستقبل السياحة ببناء مطار جديد

787 درهماين، بالإضافة إلى 35 طائرة من الجيل الجديد لأبراص من طراز آيه 320 وآي 321 نيو.

وتشمل شركات الطيران الأخرى الناشطة في البلاد شركة الطيران منخفضة التكلفة فلاي ديل، المملوكة للخطوط الجوية السعودية، وطيران ناس، المملوكة لمجموعة المملكة القابضة، التي يملكها الأمير الوليد بن طلال.

ريال سعودي (4.8 مليار دولار)، مما يشير إلى ثقة السوق في الخطط الاستراتيجية طويلة المدى للشركة وقدرتها على تحقيق "رؤية 2030". وأبرمت السعودية في 2016 اتفاقيات تتضمن شراء 63 طائرة حديثة، وبموجب الصفقات حصلت الخطوط السعودية على 15 طائرة من نوع بوينغ طراز بي 777 - 300 آي. آر، و13 طائرة بوينغ بي 787-9.

وتعتبر الخطوط السعودية أكبر شركة طيران في البلاد مع أسطول من 144 طائرة تتكون من مزيج من الطائرات ذات الجسم العريض والضييق البدن من عملاق صناعة الطيران شركة إيرباص الأوروبية ومنافستها الأميركية بوينغ.

ووفق بيانات رسمية بلغت قيمة إجمالي الطائرات التي تسلمتها السعودية خلال 2020 حوالي 18 مليار

وطويلة واحدة من أصعب البلدان في العالم للزيارة ما عدا العمرة والحج. وعززت السعودية رهانها على السياحة الأجنبية عندما فتحت في يناير 2020 أبواب الحصول على تأشيرات دخول البلاد في المطارات لجميع حملة تأشيرات شينغن وبريطانيا والولايات المتحدة، في محاولة لتعزير إصلاحات تنويع الاقتصاد وبناءه على أسس مستدامة.

وأشارت تقارير إعلامية محلية مؤخرا إلى أن شركة الطيران الجديدة ستخدم الرحلات السياحية ورجال الأعمال، في حين ستواصل الخطوط الجوية السعودية المملوكة للدولة في التركيز على السياحة الدينية من قاعدتها في مطار جدة.

وتعتبر الخطوط السعودية أكبر شركة طيران في البلاد مع أسطول من 144 طائرة تتكون من مزيج من الطائرات ذات الجسم العريض والضييق البدن من عملاق صناعة الطيران شركة إيرباص الأوروبية ومنافستها الأميركية بوينغ.

ووفق بيانات رسمية بلغت قيمة إجمالي الطائرات التي تسلمتها السعودية خلال 2020 حوالي 18 مليار

وكانت بغداد قد أعلنت في فبراير الماضي أنها تعتزم فتح معبر حدودي جديد مع السعودية عبر محافظة النجف ليكون نافذة للتعاون وزيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة الحجاج بين البلدين.

وأشارت الهيئة إلى أنها تعمل من خلال ذلك على تحقيق إيرادات مهمة تردف خزينة الدولة وكذلك توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للمواطنين العراقيين.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويحتدم البلد على النفط في تمويل 98 في المئة من ميزانيته، وقد أدى التزامه باتفاق أوبك-لخفض إنتاج النفط إلى تقليص الموارد المالية للحكومة تكافح من أجل معالجة تداعيات سنوات الحرب والفساد المستشري.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويشير خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويحتدم البلد على النفط في تمويل 98 في المئة من ميزانيته، وقد أدى التزامه باتفاق أوبك-لخفض إنتاج النفط إلى تقليص الموارد المالية للحكومة تكافح من أجل معالجة تداعيات سنوات الحرب والفساد المستشري.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويشير خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويشير خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويشير خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويشير خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويشير خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.

ويعيش العراق أوضاعاً اقتصادية صعبة جراء تراجع إنتاج النفط بسبب الإجراءات العالمية للحد من تفشي جائحة كورونا، كما يعاني من أعباء كثيرة أخرى مثل إعادة بناء المدن التي دمرها القتال ضد تنظيم داعش، إلى جانب مكافحة الميليشيات المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

ويشير خبراء أن خطوة فتح منفذ جديد مع السعودية من شأنه أن يضيف زخماً للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجارين، وتساهم في إنعاش المدن والمحافظات الواقعة على الطرق المؤدية إلى المنفذ.



تعزير مكانة السعودية كمركز عالمي للنقل